

Distr.: General  
12 June 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة  
مجلس الأمنمجلس الأمن  
السنة السبعونالجمعية العامة  
الدورة التاسعة والستون  
البند ٣٥ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان إلى  
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للبنان لدى  
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أودُّ أن أحيطكم علماً بما يلي:

- تكرر الحكومة اللبنانية منذ صدور القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التزامها تنفيذ كافة أحكامه، وهي تجدد دعوها الأسرة الدولية للضغط على إسرائيل من أجل حملها على التزام التطبيق الكامل لهذا القرار.
- وفي هذا السياق، دأبت هذه البعثة منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على إيداع الأمين العام ورئيس مجلس الأمن شكاوى تبين حرق إسرائيل المتماذي لموجباتها وفق هذا القرار. وعلى سبيل المثال، ففي العام الماضي قامت إسرائيل بحرق السيادة اللبنانية ٦٩٨ مرة جواً و ٣٣٣ مرة برأً و ٣٨ مرة بحراً. وقد أثبتنا جميعها بموجب ٢٢ رسالة شكوى. وكذلك ارتكبت إسرائيل منذ مطلع هذا العام حروقات متكررة للسيادة اللبنانية، وذلك ٢١٧ مرة جواً و ٨٧ مرة برأً و ٤٤ مرة بحراً. وقد وثقنا جميعها مجدداً بموجب ٨ رسائل شكوى وجهناها إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن. وهي صدرت جميعها كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة، بناءً لطلبنا.



- ان استمرار الخروقات الإسرائيلية يمثل انتهاكاً صارخاً للسيادة اللبنانية ولأحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وللقرارات الصادرة عنها بما فيها قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد طالبنا مراراً بإدانتها وبالععمل على وقفها فوراً، وحثرنا من أن تمادي إسرائيل في استهتارها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

- وواكب المسؤولون الإسرائيليون خروقات جيشهم للسيادة اللبنانية بكييل من التهديدات الخطيرة للبنان وحكومته ومحاولات التهريب المفصوحة لشعبه. ومن آخرها، وعلى سبيل المثال ليس إلا، تهديدات موشي يعالون، وزير الدفاع الإسرائيلي، خلال كلمته في مؤتمر شورات هادين حول قوانين الحرب الذي عقد في القدس يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وذلك فضلاً عن الادعاءات التي يحاولون ترويجها في بعض وسائل الإعلام والمحافل الدبلوماسية لتبرير ما يسمونه ”الحرب المستقبلية الحتمية“ في حرق فاضح للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على امتناع الدول عن ”التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“، ناهيكم أن هذه الأفعال تتناقض بشكل فاضح مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه وكذلك القانون الدولي الإنساني.

أرجو من سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة لردع إسرائيل عن الاستمرار في انتهاكاتها الخطيرة لسيادة بلادي وتهديدها لأمنه وسلامه أهله، وإلزامها بتنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما أرجو من سعادتكم إصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت البند ٣٥ الحالة في الشرق الاوسط، علماً إنني وجهت رسالة متطابقة إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) د. نواف سلام

السفير

المندوب الدائم